سياسة تركيا تجاه دول البلقان في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢ - ٢٠١٩

د. أفراح ناثر جاسم

مدرس/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

dr.afrah_jassim@uomosuledu.iq

الاستلام: ٢٠٢٠/٩/٢ القبول: ٢٠٢٠/٩/٣٠

مستخلص البحث

تحتل منطقة البلقان أهمية كبيرة لتركيا تفرضها عوامل عدة سياسية وثقافية ودينية، وقد زادت هذه الأهمية بعد تفكيك دولة يوغسلافيا وانتهاء "الحرب الباردة" واستقلال الدول التي كانت ضمن "يوغسلافيا" لتضاف إلى بقية دول البلقان، مما أتاح لتركيا إتِّباع سياسة جديدة مرتكزة على التعاون المتبادل مع هذه الدول التي تعد مدخلا لتركيا إلى القارة الأوروبية، و مع تسنم "حزب العدالة والتنمية" مقاليد السلطة في تركيا، انتهج الحزب سياسة قائمة على جملة من المبادئ التي وضعها أحمد داؤود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" والتي رسمت خارطة التوجهات التركية، وعلى رأس هذه المبادئ "تصفير المشكلات" و"الدبلوماسية الناعمة" وقد وفرت هذه السياسة لتركيا إمكانية إقامة علاقات متقدمة مع العديد من دول البلقان وفي شتى المجالات، ووظَّفت لهذه الغاية العديد من الامكانيات والمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: تركيا؛ البلقان؛ تركيا والبلقان.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Turkey's policy towards the Balkan countries in the era of the Justice and Development Party 2003-2019

Dr. Afrah . N. Jassim
Lecturer/ Regional Studies Center/ University of Mosul
dr.afrah_jassim@uomosuledu.iq

Received: 2/9/2020 Accepted: 30/9/2020

Abstract

The Balkan region occupies a great importance in Turkish foreign policy imposed by several strategic, political, cultural and religious factors, and this importance has increased after the dismantling of the state of Yugoslavia and the end of the Cold War and the independence of the countries that were within Yugoslavia, which allowed Turkey to adopt a new policy based on building bridges of trust with these countries that are considered Turkey's entrance to the European continent, and with the Justice and Development Party taking over the reins of government in Turkey, the party pursued a policy based on a number of principles set by "Ahmet Davutoglu" in his book "Strategic Depth", which drew the map of the Turkish foreign policy on top of this Principles "whistleblowing" and "soft diplomacy" This policy has provided Turkey with the possibility of establishing advanced relations with many Balkan countries in various fields, and has employed for this purpose many possibilities and institutions

Keywords: Turkey; Balkan; Turkey & Balkan.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة:

تشغل منطقة البلقان أهمية بالغة في السياسة التركية؛ لما تتمتع به هذه المنطقة من مميزات جغرافية، وموقعاً مهماً يشكل مدخلا لتركيا إلى أوروبا، وتاريخياً تعتبرها تركيا جوهر الفتوحات العثمانية في أوروبا، وثقافياً ترتبط منطقة البلقان مع تركيا بروابط ثقافية ودينية وعرقية، إلا إنَّ ظروف الحرب الباردة، وانضمام تركيا إلى التحالف الغربي، وحلف الناتو، ووقوع غالبية منطقة البلقان تحت الحكم الشيوعي في دولة يوغسلافيا، لم يسمح لتركيا بإقامة علاقات مع دول هذه المنطقة.

شهد عام(١٩٨٩م) انتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي، وكان من نتائج تفكك يوغسلافيا استقلال العديد من الدول التي كانت من ضمنها، وزيادة الفرص، وانفتاح منطقة البلقان بالكامل أمام تركيا؛ الأمر الذي أتاح لتركيا أنْ تتبع سياسة خارجية تهدف إلى دخول منطقة البلقان، والاستفادة من الفرص المتاحة، ومثل عهد الرئيس التركي "توركوت أوزال" بدايات التوجه التركي نحو البلقان، والتي كانت ضمن مشروع أكبر أطلقه "أوزال" فيما عرف بـ "**العثمانية الجديدة أو تركيا من الادرياتيك إلى سور الصين**"، إلا أنَّ الحروب العرقية والدينية التي شهدتها منطقة البلقان في الاعوام(١٩٩٥م و ١٩٩٩م)، حدت من توجهات تركيا في البلقان، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، ووضعه لمبادئ أساسية لسياسته الخارجية من بينها: تصفير المشكلات مع الدول المجاورة، والسير وفق مبدأ القوة الناعمة كبديل عن مفهوم القوة العسكرية، فقد حظيت منطقة البلقان بأهمية كبيرة لدى حكومة العدالة والتنمية التي استطاعت من خلال جملة من السياسات شملت كلَّ جوانب العلاقات أنْ تبنى نموذجا من العلاقات المميزة والحسنة مع أغلب دول البلقان.

أهمية الدراسة:

تعدُّ هذه الدراسة محاولة للتعرف عل أبرز آليات وإجراءات الحكومة التركية تجاه دول البلقان، وتأتي أهمية الدراسة من طبيعة الجوار الجغرافي بين تركيا والبلقان، إذ تشكل تركيا بوابة البلقان نحو آسيا والشرق الأوسط، بينما يشكل البلقان بوابة تركيا نحو أوروبا، لا سيما بعد امتداد مهام حلف الناتو ليشمل دول شرق وجنوب أوروبا، فضلا عن انضمام عدد من دول البلقان إلى الاتحاد الأوروبي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على إجراءات حزب العدالة والتنمية الحاكم لإيجاد موقعا متميزا لتركيا في منطقة البلقان، وأبرز أدوات هذا التوجه ونتائجه سلباً وإيجاباً.

هيكلية الدراسة:

لغرض الاحاطة بالموضوع فقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة مردفة بثلاثة محاور، ضمن المحور الاول أهمية منطقة البلقان لتركيا، وعلاقات تركيا مع دول البلقان منذ نهاية الحرب الباردة حتى عام(٢٠٠٢م)، أمَّا المحور الثاني فقد تطرق إلى سياسية تركيا تجاه دول البلقان في عهد حزب العدالة والتنمية في كافة المجالات، فيما عرض المحور الثالث أبرز المعوقات أمام السياسة التركية تجاه دول البلقان، وخلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات.

أولا: أهمية منطقة البلقان والعلاقات التركية مع دول البلقان منذ نهاية الحرب الباردة حتى عام ٢٠٠٢م

١- الموقع الجغرافي لمنطقة البلقان:

تقع منطقة البلقان في جنوب شرق القارة الأوربية وتقدر مساحتها بحوالي (٥٥٠كم)، تمتد حدودها من البحر الأدرياتيكي غربا إلى مضيق الدردنيل والبسفور وبحر إيجة شرقا، ومن حدود وادي الدانوب شمالا إلى البحر المتوسط جنوبا، وتعد هذه المنطقة من أكثر مناطق أوروبا تنويعاً ثقافياً وعرقياً، كما تعدُّ من أفقر دول أوروبا اقتصادياً. قومياً ينقسم سكان البلقان بين الألبان والبوسنيين (البوشناق) والاتراك[١]، أما دينياً فيتوزع سكان البلقان إلى مسلمين ومسيحيين أرثودوكس، ويمثل المسلمين (١٩%) من عدد السكان البالغ (٤٠مليون نسمة)، فضلاً عن وجود أقليات مسيحية بروتستانت ويهودية. سياسياً فقد خضعت المنطقة في القرن الخامس عشر الميلادي إلى الحكم العثماني ولغاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية، وبعد الحرب العالمية الثانية وقعت أغلب دول منطقة البلقان تحت النفوذ الشيوعي، إذ شكلت دولة يوغسلافيا الفيدرالية. شهدت منطقة البلقان بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار الشيوعية مرحلة جديدة تمثلت في بروز دول جديدة (ست دول) بعد تفكك يوغسلافيا فضلا عن دول بلغاريا واليونان والبانيا ورومانيا [٢].

٢- أهمية منطقة البلقان لتركيا:

تحتل منطقة البلقان أهمية كبيرة في السياسة الخارجية التركية، وتنبع هذه الأهمية من جملة أسباب تمليها اعتبارات تاريخية وثقافية وأمنية واقتصادية، ويمكن إجمالها بما يلي:

أ. تاريخياً تعود علاقة تركيا بمنطقة البلقان إلى عهد الدولة العثمانية(١٢٩٩م-١٩٢٢م)، إذ بقيت تحت الحكم العثماني لقرابة خمسة قرون، وعلى الرغم من هذه

الفترة الطويلة إلاّ أنّها لم تكن خالية من ثورات مناهضة للحكم العثماني لأسباب عرقية أو دينية أو نتيجة لسوء الادارة العثمانية لهذه المنطقة، إلا أنَّها تشكل عمق تركيا في أوروبا. يرى بعض المؤرخين أنَّ وصول العثمانيين إلى منطقة البلقان يعد فتحاً إسلامياً حقيقياً على النقيض من سيطرتها على المنطقة العربية، أو أجزاء أخرى من آسيا أو أفريقيا المسلمة(٣).

ب. الروابط الدينية والعرقية، ويأتي اهتمام تركيا بهذا الجانب من وجود أقليات مسلمة في منطقة البلقان تشكل بعداً حضارياً ودينياً أثّر طيلة عقود من الزمن في النظرة الأوروبية للأتراك والمسلمين خارج حدود تركيا، هذه النظرة القائمة على اعتبار أنَّ الأتراك مسلمون، والعكس صحيح، أيْ: أنَّ المسلم يعني تركيا، فضلاً عن كونها كانت سببا في حملات تطهير عرقية ودينية شهدتها منطقة البلقان، وكانت أيضا إحدى الأسباب التي دفعت تركيا للاهتمام بمنطقة البلقان لا سيما بعد أنْ شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي هجرة قرابة المليون ونصف المليون مسلما من أعراق مختلفة من البلقان إلى تركيا، يقابلها وجود العديد من الأتراك الموزعين على دول البلقان والتي تقدر أعدادهم في تلك الفترة بـ (مليون و ٧٥٠ الف)(٤).

ج. العامل الجغرافي أو العامل المكاني إذ تتمتع منطقة البلقان بموقع استراتيجي وحيوي جعلها منطقة تنافس وتجاذب بين العديد من الدول والقوى، فهي تقع في وسط أوروبا تقريباً، وعلى مقربة من المياه الدافئة (البحر المتوسط والمضايق التركية) عند طرق الملاحة البحرية، فضلاً عن قربها من مناطق ومنابع النفط في الشرق الاوسط، فضلاً عن ما تقدم فإنَّ تركيا ترى في البلقان امتداداً جغرافياً وتاريخياً لها، وطريقها إلى القارة الأوروبية، كما تشكل تركيا نقطة فصل ووصل للبلقان مع آسيا عن طريق مضيقي البسفور والدردنيل(٥).

٣. سياسة تركيا تجاه البلقان بعد الحرب الباردة حتى ٢٠٠٢م

بعد الحرب العالمية الثانية قررت تركيا أنْ تكون جزء من المنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانضمت إلى الأحلاف العسكرية التابعة لهذه المنظومة، وعلى رأسها حلف شمال الاطلسي (الناتو)، وبناءً على ذلك كانت تركيا ملتزمة بسياسة الحلف وما يرسمه من مقتضيات، لذا لم تكن للبلقان أيُّ خصوصية استثنائية في السياسة التركية خارج سياسات حلف الأطلسي، وبقيت علاقات تركيا مع دول البلقان وعلى رأسها يوغسلافيا هادئة يسودها حذر وترقب تمليه طبيعة انضمام الجانبين إلى معسكرين مختلفين، ولم تشب علاقاتها مع دول البلقان سوى خلافاتها مع اليونان، ثم مشكلة أتراك بلغاريا (بعد ترحيل قرابة مليون تركي من بلغاريا عام ١٩٨٩م)[٦].

على الرغم من التزام تركيا بسياسات حلف الناتو أثناء الحرب الباردة في توجيه سياستها الخارجية القائمة في ذلك الوقت على سياسة دفاعية، فقد شهدت نهاية الثمانينات من القرن الماضي بوادر اهتمام تركيٍّ بمنطقة البلقان من خلال إقامة علاقات ثنائية، وإيجاد بيئة من التعاون كانت فاتحتها الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي آنذاك "حيدر حليف أوغلو" إلى يوغسلافيا في تموز(١٩٨٧م)، والمباحثات التي أجراها مع قادة يوغسلافيا في ضوء اقتراحهم القاضي بعقد اجتماع لوزراء الخارجية دول البلقان بهدف دراسة ومناقشة الاوضاع في المنطقة، وقد تمَّ عقد هذا الاجتماع في بلغراد في شباط(١٩٨٨م)، وقد أعرب رئيس الوزراء آنذاك "توركت أوزال" عن أمله في إقامة علاقات مشتركة قائمة على أُسس حسن الجوار، والمصالح المشتركة، والاحترام المتبادل بين دول البلقان، وتعتبر تركيا أنَّ إقامة هكذا علاقات مهمة جدا للوصول إلى تحقيق مكانة مميزة لتركيا في منطقة البلقان. أعقب اجتماع وزراء خارجية دول البلقان وتركيا انفتاح تركيا على البانيا، إذ زار وزير الخارجية "مسعود يلماز" ألبانيا في عام(١٩٨٨م)، وتمَّ خلال الزيارة إعادة النظر في العلاقات بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والتقنية، وتمَّ تأطير هذا التعاون من خلال توقيع اتفاقية التعاون المشترك الاقتصادي والصناعي والتقني والتي وقعت في آب ١٩٨٨م[٧].

كان عام(١٩٨٩ م) عام التحولات في سياسة تركيا وعلاقتها بالبلقان، مع تفكك الاتحاد السوفيتي، وتفكك يوغسلافيا، وظهور النزعات التحررية في دول البلقان وصولا إلى النزاعات العرقية والدينية التي أسفر عنها تفكك يوغسلافيا، وانعكاس ذلك على موازين القوى في منطقة البلقان، التي وضعت تركيا أمام تحدٍّ جديد تمثل في ضعف مركزها بالنسبة للغرب بعد انتهاء الحرب الباردة، فضلاً عن ظهور تنافس دولي في هذه المنطقة بين كل من روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، كلُّ هذه الامور فضلا عن وجود حكومة تركية منذ عام(١٩٩٠ م) تؤمن وتعمل على إعادة أمجاد الدولة العثمانية والممثلة بشخصية الرئيس التركي "توركت أوزال" عرّاب مشروع العثمانية الجديدة ، أو "تركيا من الأدرياتيكي إلى سور الصين" الذي أسهم في إحياء توجهات تركيا نحو البلقان مدفوعاً بحقائق موضوعية على رأسها أنَّ(١٠%) من سكان تركيا هم من أصول بلقانية، ولديهم روابط مع شعوب البلقان، وعلى العكس يوجد أتراك في البلقان، وبناءً عليه ظهر في مطلع التسعينات من القرن الماضي مصطلح "اتراك الخارج" الذي أصبح جزءاً من التوجه التركي نحو البلقان، من جهة أخرى اتبعت تركيا سياسة جديدة ونشطة تهدف إلى الحد من النفوذ اليوناني والروسي في المنطقة، هذه السياسة قائمة على أساس تقديم العون والمساعدة للدول البلقانية في شتّى المجالات، إذ وقعت مع البانيا في عام(١٩٩٢م) اتفاقية تعاون عسكري تقضي بأنْ تقوم تركيا بتحديث وتدريب الجيش الالباني[٨].

أخذت العلاقات الثنائية المكثفة والمدعومة بزيارات عديدة قام بها أبرز المسؤولون الرسميون سواءٌ أكان المسؤولون عسكريين أم مدنيين، بين الحكومة التركية والجمهوريات الحديثة (كرواتيا، البوسنة والهرسك، صربيا، الجبل الاسود، مقدونيا) في رفع مستوى العلاقات الثنائية، وقد نتج عن هذه الزيارات جملة من الاتفاقيات الثنائية التي أسهمت في دفع عجلة التعاون في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية مع السعي لإقامة مناطق تجارة حرة ثنائية أو متعددة الاطراف، كذلك استطاعت تركيا في مطلع تسعينات القرن الماضي من تطبيع علاقاتها مع بلغاريا إذ وقع الطرفان في كانون الأول(١٩٩١م)على "**وثيقة صوفيا**" والتي تضمنت عددا من الإجراءات تهدف إلى تعزيز الأمن في المناطق الحدودية

المشتركة، وقد توطدت العلاقات الثنائية التركية – البلغارية بعد زيارة الرئيس التركي آنذاك "توركت أوزال" الى بلغاريا في شباط(١٩٩٣م)، وتجدر الإشارة إلى أنَّ العلاقات التركية – البلغارية قد شهدت توتراً كبيراً أبان عقد الثمانينات من القرن الماضي على خلفية ما عرف بمشكلة أتراك بلغاريا، إذ يبلغ عدد الاقلية التركية في بلغاريا آنذاك (١٠%) من إجمالي السكان ويقدر عددهم ما بين (٩٠٠ألف– مليون ونصف المليون)، وترجع جذور المشكلة إلى عام(١٩٨٤ م) لكنها وصلت ذروتها عام(١٩٨٩ م) بعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البلغارية ضد الأقلية التركية من تجريدها حقوقها القومية والثقافية في إطار سياستها الهادفة إلى صهر هذه الأقلية في المجتمع البلغاري مما أدى إلى هجر قرابة (٣٠٠) الف من هؤلاء إلى تركيا، وقد حاولت تركيا تدويل هذه المسألة إلاّ أنَّ تغيير الحكومة البلغارية أواخر عام(١٩٨٩م) وإعلان الرئيس البلغاري "بيتر ميلاديتوف" في كانون الاول(١٩٨٩م) عن إجراءات للتخفيف من عملية "بلغرة "الاقليات مما أسهم في التخفيف من التوتر القائم بين الدولتين وتراجع تركيا عن تدويل قضية أتراك بلغاريا[٩].

ويمكن إجمال عدد من الأسباب وراء نجاح تركيا في العقد الأخير من القرن الماضي في إقامة علاقة حسنة مع أغلب دول البلقان، من بينها أنَّ تركيا على الرغم من انتهاء الحرب الباردة فهي لازالت تعمل وفق ما تمليه تحالفاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تحتاج الولايات المتحدة لبسط سيطرتها على المناطق التي كانت تخضع للمنظومة الاشتراكية إلى ذراع ضاربة لمنع عودة الهيمنة الروسية، لذا فإنَّ هذا التحرك التركي كان بدعم أمريكي، أمّا السبب الثاني فيكمن في سعي تركيا إلى الدخول في السوق البلقانية؛ لتحقق نموا اقتصاديا أكبر، يؤهلها لدخول الاتحاد الأوروبي خاصة بعد الوعود التي قطعها الاتحاد للعديد من دول البلقان في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، من ناحية أخرى فإنَّ تركيا تسعى إلى تشجيع هذه الدول إلى الانضمام لحلف شمال الأطلسي، وتحقيق توسع الحلف في جنوب شرق القارة الأوروبية، وهو ما يقطع الطريق على النفوذ الروسي واليوناني، أمّا السبب الآخر فيكمن في أنَّ الاتراك كانوا يهدفون من وراء حرصهم على إقامة علاقات حسنة مع دول البلقان إلى الوقوف بوجه النفوذ اليوناني، ومحاولة عزل اليونان والحصول على

دعم دول البلقان لتركيا في خلافها مع اليونان والذي يتشعب إلى عدة خلافات أولها: الخلاف حول جزيرة قبرص والذي يعود الى عام(١٩٦٣ م) ثم تطورات هذا الخلاف عام(١٩٧٤م) عندما أقدمت اليونان على دعم الانقلاب العسكري في قبرص والذي أدى بدوره إلى غزو عسكري تركيّ، واحتلال تركيا لقرابة (٣٨%)من مساحة الجزيرة، ثم إعلان القبارصة الأتراك عن قيام "الدولة الفيدرالية لشمال قبرص" في شباط (١٩٧٥م)، ومن هنا كان تمسك تركيا وإصرارها على تقسيم الجزيرة بين الطائفتين التركية واليونانية ورفضها لسحب قواتها من قبرص، ويبدو أنَّ تمسك كلٌ طرف بوجهة نظره كان سببا في فشل المساعي الدولية لحل هذه المشكلة[١٠]، وتتمحور الخلافات التركية–اليونانية الأخرى حول المياه الإقليمية، والمجال الجوي وتحديد الجرف القاري واتصاله بمسألة التنقيب عن النفط في بحر إيجة[١١].

وعلى العموم يمكن إجمال السياسة التركية تجاه منطقة البلقان بعد الحرب الباردة وحتى مطلع الألفية الثالثة من خلال التركيز على دعم مصالح مسلمين البلقان ومساعدة الدول التي استقلت بعد تفكك يوغسلافيا على إرساء الأمن والسلام في المنطقة دون إقحام نفسها بحرب مع إيّ طرف في المنطقة، لذا فقد اقتصر دورها في العديد من المشاكل التي شهدتها منطقة البلقان ومنها الحرب في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو على دورها ضمن الجهد الدولي الرامي إلى وقف هذه النزاعات[١٢].

وتؤمن تركيا بأهمية المساعي الدولية لحفظ الأمن في منطقة البلقان، وانطلاقاً من ذلك فإنَّها تشارك في العديد من المبادرات الدولية في مناطق النزاعات في البوسنة والهرسك وكوسوفو سواء العسكرية مثل "قوات حفظ السلام في كوسوفو (KFOR)" و"قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الاوروبي في البوسنة والهرسك (EUFOR)" أو المدنية مثل "بعثة الامم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (UNMIK)" و"بعثة سيادة القانون في كوسوفو التابعة للاتحاد الاوروبي (EULEX)" في إطار دعم الجهود الدولية لحفظ الامن في المنطقة. فضلا عن جهود تركيا في إنشاء منظمة تجمع دول المنطقة كون هذه الدول هي أكثر من يستطيع المساهمة في

استقرار هذه المنطقة، وفي هذا الاطار تأسست منظمة التعاون في جنوب شرق أوروبا وتضم(١٢) دولة فضلا عن سلوفينيا[١٣].

ثانيا: سياسة تركيا تجاه دول البلقان في عهد حزب العدالة والتنمية

شهد عام(٢٠٠٢ م) وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في مرحلة حرجة تشهدها البلاد تمثلت داخلياً بالأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا في مطلع الالفية الثالثة، أما خارجياً فقد كان على عاتق الحزب تسريع دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي والحفاظ على مكانة تركيا في حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، ووضع أُسس جديدة للسياسة الخارجية التركية.

تتلخص السياسة الخارجية التركية في هذه الفترة بالأسس التي وضعها مهندس السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتنمية "أحمد داؤود أوغلو" والقائمة على جملة من المبادئ والأسس تجعل من تركيا دولة محورية ومركزية على الساحة الدولية، هذه السياسة ترى في تركيا دولة أسيوية وأُوروبية في الوقت نفسه ودولة متوسطية، وللوصول لذلك استخدم داؤود أوغلو كل إمكانيات تركيا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتاريخية. واتباع سياسة قائمة على القوى الناعمة واستخدام الطرق الدبلوماسية لإيجاد حلول سلمية للمشاكل والقضايا التي تحيط بتركيا على الساحة السياسية الدولية، عن طريق تحقيق السلام مع جيرانها "تصفير المشاكل" وعن طريق التحرك كطرف وسيط من الاطراف المتنازعة في جوارها[١٤].

وفق منظور العمق الاستراتيجي فإنَّ سياسة تركيا تجاه منطقة البلقان يجب أنْ تنطلق من الاهتمام بالجالية المسلمة التي خلفتها الحقبة العثمانية، وهي إحدى الأسس والمبادئ التي وضعها "أحمد داؤود أوغلو" في كتابه، وخاصة في البوسنة وألبانيا إذ يقول داؤود أوغلو "**قد أخطأت السياسات السابقة التي نظرت الى هذه المجموعات على أنّها عبء على السياسة الخارجية ..... وقد حقق التراكم التاريخي المستند على الميراث العثماني إمكانيات كبيرة لتركيا في البلقان في الوقت الحالي**"، ولتحقيق هذا الهدف يجب على تركيا مراعاة أمرين الأول: دعم الجهود

المبذولة لتوفير الاستقرار في البوسنة وألبانيا، وتشكيل مظلة قانونية توفر الأمن والحماية للأقليات الأثنية في المنطقة. وكذلك على تركيا الاستفادة من العوامل الداخلية والخارجية لكي تكون في قلب أيّ تكتل بلقاني، ومتابعة النفوذ الروسي والأوروبي عموما في المنطقة، والعمل على إيجاد ميزان للقوى في المنطقة بين كل من الولايات المتحدة واليابان والصين كقوى في مراكز بعيدة وبين أوروبا وروسيا كقوتين قريبتين في المنطقة، واعتبار أمن منطقة البلقان جزء من الاعتبارات الأمنية على حدود تركيا الغربية، والعمل على توسيع هذا الخط الأمني إلى منطقة غرب البلقان من خلال عقد اتفاقيات ثنائية مع دول المنطقة[١٥].

ولإيجاد مكانة مميزة لتركيا في منطقة البلقان عموما كان على تركيا تنسيق المواقف بهذا الشأن مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لضمان تحقيق الاستقرار في المنطقة والمساعدة في حل الخلافات والنزاعات الإقليمية، خاصة وأنَّ الولايات المتحدة ترى بأنَّ زعزعة الأمن في منطقة البلقان يهدد الأمن والاستقرار الأوروبي، ويعرقل خطط الناتو للتوسع نحو شرق ووسط القارة الأوروبية، وهو أمر أكدته الولايات المتحدة في وقت سابق عندما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين أولبرايت" قائلة: إنَّ منطقة البلقان تحظى بأهمية خاصة في الأدراك الاستراتيجي الأمريكي؛ لكونها منطقة عدم استقرار تقع ضمن المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها تركيا واليونان والمانيا وإيطاليا، وطبقا لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام(١٩٩٩م)، إنَّ للولايات المتحدة هدفين استراتيجيين في أوروبا الأول: بناء تكامل أوروبي حقيقي والذي تمَّ إدراكه قبل(٥٠ سنة) من خلال مشروع مارشال وحلف الناتو، والثاني العمل مع حلفائنا عبر الاطلسي لمواجهة التحديات الجديدة، فعدم الاستقرار البلقاني يهدد الأمن الأوروبي، والتاريخ يبين لنا بأنَّ أمريكا لا يمكن أنَّ تكون آمنة إذا أوروبا لم تكن آمنة، والأحداث تذكرنا مرارا بأنَّ أوروبا لا يمكن أنَّ تكون آمنة عندما يلتهم النزاع منطقة البلقان"[١٦].

لذلك عملت تركيا مع الولايات المتحدة لدعم انضمام دول البلقان إلى حلف الناتو، كما دعمت انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي[١٧].

وترى تركيا أنَّ دعمها لانضمام دول البلقان إلى حلف الناتو سيجعل هذه الدول مستقبلا تدعم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في المقابل.

عملت تركيا خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية على تطوير سياستها مع دول البلقان على كل المستويات "سياسياً واقتصادياً وثقافياً" وفيما يلي أبرز الجوانب التي اعتمدتها السياسة الخارجية التركية مع دول البلقان:

١ – العلاقات السياسية والدبلوماسية:

تتضح سياسة تركيا في هذا الجانب من خلال التطبيق العملي لمفهوم القوة الناعمة التي يمكن لنا القول: إنَّ تركيا نجحت في تحقيقها مع دول البلقان، بدءا من الاعتراف بالجمهوريات المستقلة بعد تفكك يوغسلافيا وهي كل من " كرواتيا وسلوفينيا وصربيا والجبل الأسود ومقدونيا والبوسنة والهرسك"، كذلك فإنَّ تركيا سعت لتكون الوسيط الأمثل في حلِّ الخلافات بين دول البلقان، وفي هذا المجال كان حل النزاع في البوسنة من أول اهتمامات السياسة التركية، إذ اطلقت انقرة في عام(٢٠٠٩ م) مبادرة للجمع بين البوسنيين، والصرب، والكروات، والمسلمين؛ للتوصل إلى حل الخلافات داخل البوسنة (بعد فشل المساعي الاوروبية لحلها)، من جهة ثانية أطلقت تركيا بتخطيط داؤود أوغلو مبادرة ثانية ثلاثية جمعت تركيا وصربيا والبوسنة عام(٢٠١٠م)، تخلل هذه المبادرتين العديد من الزيارات والقمم الثنائية بين هذه البلدان وخلال المدة من(٢٠٠٩ م حتى ٢٠١١ م) اجتمع وزراء خارجية تركيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا أربع مرات، بينما اجتمع وزراء خارجية التعاون الثلاثي "تركيا والبوسنة والهرسك وصربيا" تسع مرات، إلاّ أنَّ أبرز هذه الاجتماعات وأهمها كان اجتماع الرئيس الصربي "بوريس تاديتش" مع رئيس البوسنة والهرسك "هاريس سيلاجديتش"، إذ أسهمت هذه اللقاءات في تحسين العلاقات الثنائية وحل الخلافات بين الدولتين وتبادل التمثيل الدبلوماسي، كما كان من نتائج هذه الوساطة إعلان

البرلمان الصربي عن إدانة الجرائم التي ارْتُكبت في مدينة سيبرانيتشا البوسنية أبان الحرب البوسنية(١٩٩٥م)[١٨]. وكان من نتيجة هذه الوساطة والزيارات المتكررة لوزير الخارجية التركية آنذاك "داؤود أوغلو" ورئيس الجمهورية "عبدالله كول" توقيع قادة الدول الثلاث (صربيا وتركيا والبوسنة) خلال الاجتماع الذي وصف بالقمة التاريخية على إعلان اسطنبول الذي أكد تمسك الدول الثلاث بالاستقرار والسلام في منطقة البلقان، فضلاً عن نجاح تركيا في مهمتها كرئيس دوري " لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا " ما بين حزيران(٢٠٠٩ م الى حزيران ٢٠١٠ م) ولدعمها للحوار والمصالحة بين كرواتيا والبوسنة والهرسك، مما جعل تركيا قوة اقليمية فاعلة في المنطقة[١٩].

وتمتلك تركيا علاقات دبلوماسية حسنة ومميزة مع رومانيا قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وقد عمل الحزب على تدعيم وتقوية هذه العلاقة خاصة بعد دخول رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي عام(٢٠٠٧م)، إذ تدعم رومانيا دخول تركيا إلى الاتحاد، ويحرص البلدان على استمرار التعاون والزيارات المتبادلة، التي أثمرت عن توقيع "**وثيقة الشراكة الاستراتيجية**" في(٢٠١١/١٢/١٢ م) في أنقرة أثناء زيارة الرئيس الروماني " تاريان باسيسكو " ولقائه نظيره التركي " عبد الله غل "، وتركز وثيقة الشراكة على تنسيق المواقف في مجالات السياسة الخارجية والأمن ومكافحة الارهاب والاقتصاد[٢٠].

من جهة أخرى تعمل تركيا من خلال عضويتها في " مجلس احلال السلام " المرتبط بتطبيق اتفاقية " دايتون للسلام " في البوسنة والهرسك التي وقعت بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بعد حرب البوسنة والهرسك عام(١٩٩٥م)، حيث أكدت تركيا من خلال عملها في هذا المجلس على ضمان السلام في البوسنة والحفاظ على وحدة أراضيها واحترام التنوع الثقافي والاثني، وتجدر الإشارة إلى أنَّ مسألة المسلمين في البوسنة والدفاع عنهم؛ لنيل حقوقهم تلقى تأييداً واسعاً من الشارع التركي لا سيما في سراييفو التي يعتبرها بعضهم " قدس أوروبا "،

وتسير السياسة التركية تجاه البوسنة في ثلاث اتجاهات أولها: الاتجاه المحلي الذي يهدف إلى تعزيز الحوار بين الاطراف والجماعات الأثنية الأساسية في البلاد، وترى تركيا في هذا المجال أنَّ على سياسي البوسنة التوصل إلى حلول توافقية ولهذا شهدت سراييفو في عام(٢٠١٠ م) زيارتين لوزير الخارجية التركي " أحمد داؤود أوغلو " قبل الانتخابات البوسنية؛ لدعم جهود تشكيل حكومة جديدة. أمّا الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الإقليمي وفي هذا تودي تركيا دورا اقليميا مهما في التقريب بين جيران البوسنة والهرسك من الكروات والصرب؛ لإيجاد حلول للخلافات بينهم، وعقد لقاءات ثلاثية مع قيادات البوسنة والهرسك وصربيا من جهة، ومع قيادات صربيا وكرواتيا من جهة أخرى، والتي كان الهدف منها إقناع سياسي البوسنة بالتعاون مع جيرانهم لإيجاد حلول سلمية[٢١].

أمّا الاتجاه الثالث من سياسة تركيا تجاه البوسنة فهو العمل لتمثيل البوسنة في الهيئات والمنظمات الدولية وتسريع اندماجها في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، بمعنى آخر أصبحت تركيا بمثابة المتحدث باسم البوسنة في المحافل والمنظمات الدولية والعمل على ضمان وحدة وسلامة أراضيها دولياً، وهذا يتضح من التصريحات التي يدلي بها المسؤولون الأتراك من خلال زياراتهم المتكررة إلى سراييفو ومنها زيارة " داؤود أوغلو " في تشرين الاول(٢٠٠٩ م) وزيارة الرئيس التركي عبدالله كول في أيلول ٢٠١٠م[٢٢].

كان تحسين العلاقات مع صربيا من أهم نتائج السياسة التركية تجاه منطقة البلقان خاصة بعد توتر هذه العلاقات كثيرا أثناء عقد التسعينات من القرن الماضي على خلفية حروب البوسنة والهرسك(١٩٩٥م) وكوسوفو(١٩٩٩م)، والاضطهاد الذي مارسه الصرب ضد المسلمين في الدولتين، ومع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا وسياسة الانفتاح التي انتهجها تجاه دول البلقان ازدادت وتيرة الزيارات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، فعلى سبيل المثال لا الحصر زار الرئيس الصربي " بوريس تاديتش " تركيا في عامي(٢٠٠٧ م و ٢٠١٠م)، كما زارها رئيس

الوزراء " ميركو سفينكوفيتش " في عام(٢٠١١ م) وفي المقابل حظيت صربيا بزيارة "الرئيس التركي عبد الله غول" في(٢٠٠٩ م) ورئيس الوزراء آنذاك " رجب طيب أردوغان " عام (٢٠١٠م)، وفي السنوات الأخيرة زادت وتيرة هذه الزيارات إذ زار "الرئيس التركي رجب طيب اردوغان " صربيا في تشرين الاول(٢٠١٧ م) والتقى نظيره الصربي "الكسندر فوجيج " وجرى خلال الزيارة عقد اتفاقيات تعاون في شتى المجالات[٢٣].

كما تدعم تركيا علاقاتها مع مقدونيا ويذكر أنَّ علاقات تركيا مع الأخيرة ترجع إلى اعتراف تركيا بهذه الجمهورية بعد تفكك يوغسلافيا، كما تدعم تركيا مساعي مقدونيا للانضمام إلى الناتو والاتحاد الأوروبي، في المقابل تدعم مقدونيا جهود تركيا في الحفاظ على الأمن والاستقرار وكانت من الدول التي أدانت محاولة الانقلاب عام(٢٠١٦ م) في تركيا[٢٤]. كذلك تحظى دولة كوسوفو بدعم تركيا التي اعترفت باستقلالها بعد أنْ أقرَّ المجتمع هذا الاستقلال بقرار من المحكمة الدولية عام(٢٠١٠م)، وتعتبر تركيا كوسوفو مقر الحركة الإسلامية في البلقان حتى قبل استقلالها وتعول عليها في إعادة النفوذ التركي في المنطقة، ففي زيارة لداؤود أوغلو إلى سراييفو في عام(٢٠٠٩ م) صرَّح في خطاب له قائلا: **"تاريخنا هو نفسه، ومصيرنا هو نفسه، ومستقبلنا هو نفسه مع صعود البلقان العثماني إلى مركز السياسة العالمية في القرن السادس عشر، سنجعل البلقان والقوقاز والشرق الأوسط جنبا إلى جنب مع تركيا، مركز السياسة العالمية. هذا هو هدف السياسة الخارجية التركية وسنحقق ذلك من أجل توفير السلام الاقليمي والعالمي، سوف نعيد الاندماج مع منطقة البلقان والشرق الاوسط والقوقاز، ليس فقط لأنفسنا ولكن للبشرية جمعاء "**[٢٥].

هذا الخطاب يعكس طموح الأتراك في إعادة سيادة تركيا على منطقة البلقان كما في عهد الدولة العثمانية ولكن بتطبيق سياسة جديدة قائمة على دعم جهود الارتقاء بهذه الدول واللعب على وتر الاثنية.

٢ – العلاقات الاقتصادية:

يعد الاقتصاد العمود الأساسي في العلاقات الدولية، ويلقي بظلاله على العلاقات السياسية، ومن هنا كانت تركيا تدرك أهمية العامل الاقتصادي في علاقاتها مع دول البلقان خاصة التي استقلت حديثا، والساعية إلى النهوض بواقعها الاقتصادي عبر عقد العديد من الشراكات الدولية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية، من جهتها حققت تركيا تطورات مهمة على الصعيد الاقتصادي منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة حتى أصبحت في المرتبة (١٦) عالميا. وقد ساهمت الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت أغلب دول العالم عام(٢٠٠٨ م) واستمر تأثيرها قرابة عامين في تعزيز تواجد تركيا في البلقان، إذ لم يتأثر الاقتصاد التركي إلاّ بشكل طفيف من هذه الازمة، في حين كان التأثير أكبر على دول البلقان ذات الاقتصاد الهش والتي كانت بحاجة ماسة إلى تدفقات نقدية واستثمارية، ولما كانت الدول الأوروبية التي تعنى بالشراكة الاقتصادية مع دول البلقان هي أكبر المتأثرين بالأزمة الاقتصادية، فقد أصبحت تركيا تمثل لدول البلقان شريكاً اقتصادياً بديلاً، من جهة أخرى أثرت الأزمة الاقتصادية على مسار انضمام دول البلقان إلى الاتحاد الأوروبي وبدء الفتور الاوروبي واضحاً، لذا كان لابد لدول البلقان من إيجاد بديل استراتيجي، فاصبح رفع مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية مع تركيا مطلباً أساسياً لدول البلقان حتى تلك التي تملك عداء تاريخي مع تركيا مثل صربيا[٢٦].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ منطقة البلقان تعد سوقاً مفتوحة للسلع والخدمات التركية ومنافسة للاتحاد الأوروبي وروسيا، وتعد تركيا شريكاً اقتصادياً استراتيجياً يملك أكبر الاستثمارات في قطاع البنى التحتية والبناء وقطاعات التجارة والزراعة والسياحة في البلقان، وقد ارتفع حجم التجارة التركية مع دول البلقان من (٢,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠ م إلى ٧,١٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨م)، وعلى الرغم من هذه الزيادة في حجم التبادل التجاري، إلا أنَّ حصة منطقة البلقان لازالت منخفضة ضمن التجارة التركية إذ بلغت الصادرات التركية إلى دول البلقان في عام ٢٠٠٩ م

(٧،٦%) من إجمالي صادراتها و(٤،٣%) من إجمالي وارداتها، أمّا حجم الاستثمارات فقد بلغ في عام ٢٠٠٩م حوالي (٦،٤ مليار دولار)، أمّا إجمالي الاستثمارات في دول البلقان في مجالات البناء والبنى التحتية لنفس العام فقد بلغ (٨،٨ مليار دولار)[٢٧].

ولما كان رفع مستوى التعاون الاقتصادي مع دول البلقان من بين أولويات سياسة تركيا تجاه البلقان فقد بذلت حكومة حزب العدالة والتنمية مجهودا كبيرا من أجل تسهيل حركة التجارة التركية في البلقان، وثبتت وزارة الاقتصاد التركي " استراتيجية التعاون والتنافس الاقليمي " الموجهة لدول البلقان التي تضمنت إجراء حوارات مستمرة مع هذه الدول؛ لغرض تسهيل التجارة والاستثمارات والترويج للسلع والخدمات التركية، كما عملت على توعية رجال الاعمال الأتراك بفرص الاستثمار في البلقان وتوفير الدعم لمؤسسات الاعمال التركية، كذلك تمويل المؤسسات التركية العاملة في المنطقة، ومنذ مطلع(٢٠١١م)عملت وزارة الاقتصاد التركية على عقد مجموعات عمل خاصة بدول البلقان بصورة منتظمة، وتضم ممثلين من مختلف مؤسسات الدولة العامة في غرفة التجارة والمنظمات غير الحكومية؛ لمناقشة الانشطة الاقتصادية في المنطقة، ووضع الاستراتيجيات المطلوبة، هذه الجهود أسهمت في زيادة حجم الصادرات التركية، والاستثمارات في البلقان، كما أرسلت تركيا باستمرار مساعدات تنموية لدول البلقان خاصة الغربية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها[٢٨].

ولأجل دفع عجلة الاقتصاد مع دول البلقان سعت تركيا إلى عقد العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول البلقان منذ عام(٢٠٠٨ م)، وسعت إلى توقيع عدد من اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية مع ألبانيا ومقدونيا وصربيا ورومانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، وتولي تركيا اهتماماً خاصاً بالدول التي تحتوي عناصر إسلامية مثل البوسنة، إذ تمثل تركيا المرتبة العاشرة بين شركاء البوسنة الاقتصاديين، ويبلغ حجم الاستثمارات التركية في البوسنة حوالي (١٣١ مليون دولار) خلال عام(٢٠١٤ م) كما تشارك شركات مالية تركية في قطاع المصارف في البوسنة وفي عدد

من الصناعات، كما تنشط الشركات التركية في مجال خصخصة بعض المشاريع الحكومية في هذه الدول، إذ تمتلك شركات تركيا " شركة توزيع الكهرباء " كذلك المطار الوحيد في البوسنة[٢٩].

هذا، وتعد ألبانيا كذلك حليفا استراتيجيا لتركيا في البلقان يدل على ذلك حجم التبادل التجاري بين البلدين، والتعاون الاقتصادي، والاستثمارات التركية في ألبانيا البالغة (٥،٢ مليار دولار) في مجالات الاصلاح الزراعي والقروض المالية والمساعدات الحكومية، فضلا عن تشكيل ملتقى رجال الاعمال الأتراك والألبان في عام(٢٠١٨م)، أمَّا حجم التبادل التجاري بين البلدين فقد بلغ (٤٢٠ مليون دولار) وتحتل تركيا المرتبة الثالثة في قائمة شركاء ألبانيا التجاريين ويسعى الطرفان إلى رفعه إلى مليار دولار، فضلا عن قيام تركيا ببناء مطار (فلورا) الذي يبعد عن العاصمة (تيرانا) ١٤٠ كم، كما أبرمت الدولتان (١٦٠) اتفاقية في شتى المجالات الاقتصادية[٣٠].

أمَّا مع مقدونيا فقد بلغت الصادرات التركية لديها (٣٧٨ مليون دولار) عام(٢٠١٨م) بينما بلغت الواردات من مقدونيا (٨٢,٦ مليون دولار)، وبلغ حجم الاستثمار حوالي (١,٤٧ مليار دولار)، ويعمل في البلقان قرابة (١٠٠) من رجال الاعمال الاتراك، أما مع البوسنة فتأتي تركيا بالمرتبة العاشرة من بين شركائها وعدد الاستثمارات الأجنبية في البوسنة إذ بلغت الاستثمارات التركية في البوسنة (١٣١ مليون دولار) عام(٢٠١٤م)، أمّا بشأن التبادل التجاري فقد استطاعت البوسنة تصدير بضائع وسلع إلى تركيا بقيمة (٣٢٠ مليون دولار) عام(٢٠١٦م)[٣١]. أمّا مع صربيا فقد بلغت الصادرات الصربية الى تركيا في عام(٢٠١٦ م)حوالي (٩٠٠ مليون دولار)، أمّا حجم التبادل التجاري الثنائي فقد بلغ (١,٢ مليار دولار) في عام(٢٠١٨ م) ويعمل الجانبان على رفعه إلى (٢مليار دولار) على المدى القصير والى (٥ مليار دولار) على المدى البعيد، وفي كلمة لـ " رجب طيب أردوغان " خلال مشاركته في منتدى الاعمال التركي الصربي المنعقد في العاصمة الصربية بلغراد،

أشار إلى الفرص الكبيرة التي تتيحها الحكومة الصربية للمستثمرين الأتراك من خلال ما يوفره موقعها الاستراتيجي في قلب البلقان، فضلاً عن البيئة المناسبة والمؤهلة لجذب الاستثمارات، وتستثمر تركيا في صربيا في مجالات النسيج وصناعة السيارات والآلات والخدمات البنكية وقد بلغت قيمة الاستثمارات التركية لصالح رجال الاعمال حوالي (٢٠٠ مليون دولار) عام(٢٠١٨ م)أغلبها في مجالات البناء والبنى التحتية[٣٢].

٣ – العلاقات الثقافية والاجتماعية :

وظّفت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى جانب آلياتها الدبلوماسية والاقتصادية، أدوات الدبلوماسية الناعمة في الجانب الاجتماعي والثقافي؛ لما له من تأثير في قبول تركيا لدى شعوب البلقان ووفق ذلك قامت بتنفيذ العديد من المشاريع الاجتماعية والثقافية والتعليمية في البلقان من خلال عدد من المؤسسات العامة وهي:

أ. **وكالة التنمية والتعاون التركي (تيكا TIKA):** هذه الوكالة مسؤولة عن تقديم الدعم للمشاريع الثقافية والتنموية والاجتماعية، وهي من أبرز أدوات تركيا الخارجية في منطقة البلقان تعمل بوصفها مؤسسة دبلوماسية مسؤولة عن الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لسياسة تركيا، ولها مكاتب في غالبية دول البلقان (٦ مكاتب) في "الجبل الأسود، رومانيا، كرواتيا، ألبانيا، البوسنة والهرسك وكوسوفو " توفر تيكا الدعم لتنفيذ مشاريع التنمية خاصة في مجال التعليم والصحة والاعلام، كما توفر الدعم لمشاريع البلديات، وترميم الآثار العثمانية، وتنسيق الانشطة التركية الحكومية، وقد اكملت (تيكا) مئات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في انحاء البلقان للمساعدة في بناء القدرات الفنية، كما تتولى (تيكا) تدريبات قوات الأمن في العديد من دول البلقان، كذلك تهتم (تيكا) بالإعلام والإعلاميين، وتقدم الدعم لقنوات تلفزيونية، ومؤخرا نظمت وبالتعاون مع التلفزيون الرسمي التركي(TRT) دورة لعدد من الاعلاميين من دول البلقان بأنقرة بتاريخ(٢٠١٩/٣/٦ م)[٣٣].

ومن ضمن مشاريع (تيكا) في البلقان تطوير وحدة الأمراض النسائية والولادة في مستشفى (توفي بازار) في صربيا، وتجهيز وتحديث مراكز لتعليم النساء مهنياً، وافتتاح مركز إيواءٍ للنساء المضطهدات في الجبل الأسود، وساهمت الوكالة من خلال مشاريعها الإنتاجية، ومشاريع التوظيف النوعية في استقطاب النساء والفتيات للمشاركة في الإنتاج إذ جرى تأسيس ورش لتوظيف النساء في كوسوفو وتمكينهن في الدخول الى سوق الانتاج، وفي ألبانيا دعمت الوكالة إقامة مركز إيواء بالتعاون مع جمعية حقوق المرأة، أما في البوسنة والهرسك فإنّ لـ(تيكا ٩٠٠) مشروع على امتداد (٢٤) عاما منذ انتهاء الحرب عام(١٩٩٥م)، هذه المشاريع تتوزع بين مشاريع الحفاظ على التراث الثقافي، وتحسين الواقع الصحي، ودعم التعليم عن طريق بناء وترميم المدارس البوسنية وتزويدها بالتقنيات الحديثة، ودعم برامج التبادل التعليمي للطلاب بين تركيا والبوسنة والهرسك ومنذ عام(٢٠١٧ م)عملت الوكالة على تنفيذ برامج " دعم الحياة ودعم الغذاء " الهادف الى مساعدة العوائل النازحة بسبب الحرب على العودة الى مناطقها[٣٤].

ب. **رئاسة المواطنين الأتراك ومن في عدادهم في الخارج (YTB):** أسست هذه الرئاسة بتاريخ(٢٠١٠ م) وتتبع مباشرة لرئاسة الوزراء التركية، تقدم المساعدات للأتراك الذين يعيشون خارج تركيا، ومن مهامها أيضاً تعزيز الروابط الثقافية والاجتماعية مع المجتمعات التركية والمجتمعات القريبة من تركيا، ومن مهامها الرئيسية دعم جهود المنظمات غير الحكومية، وتوفير المنح الدراسية للطلاب من خارج تركيا، ويسمح لطلبة البلقان الالتحاق بعدد من المنح الدراسية في تركيا، وتعد هذه الرئاسة بمثابة جسر للتواصل بين أبناء الجاليات التركية في كل العالم[٣٥].

ج. **رئاسة الشؤون الدينية** (Diyanet): هذه المؤسسة ذات طابع ديني، ومرتبطة برئاسة الوزراء التركية وتعد إحدى قنوات العلاقات الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية خاصة في منطقة البلقان، وقد قدمت رئاسة الشؤون الدينية الدعم المالي لتطوير التعليم الديني في البلقان كما شاركت في بناء وترميم العديد من المساجد في البلقان[٣٦].

د. **معهد يونس آمرة** : ويتبع هذا المعهد الى وقف يونس آمرة (نسبة الى الصوفي يونس آمرة الاناضولي الذي عاش في القرنين ١٣ ١٤) الذي أنشأ في العام(٢٠٠٧م) بهدف التعريف بتركيا وثقافتها وتاريخها ولغتها وتقديم الوثائق والمعلومات بهذا الصدد، أمّا المعهد فقد أنشأ في عام(٢٠٠٩ م)، ويقدم أنشطة ودعما في مجالات تعلم اللغة التركية في فروع المعهد خارج تركيا، وتقدم أنشطة فنية وثقافية بهدف التعريف بتركيا، فضلاً عن تقديم الدعم اللازم في مجال الابحاث العلمية، يتبع المعهد (٥٦) مركز ثقافي في أرجاء العالم منها قرابة (١٤) مركز في دول البلقان " البوسنة والهرسك ٣، الجبل الأسود ١، البانيا ٢، رومانيا ١، كرواتيا ١، كوسوفو ٣، مقدونيا ١ " وإلى جانب تعليم اللغة التركية يقدم المعهد الدعم اللازم لأقسام اللغة التركية من خلال إبرام اتفاقيات مع مؤسسات تعليمية في مختلف البلدان[٣٧].

ثالثا: عوائق السياسة التركية تجاه دول البلقان

على رغم من سعي الحكومة التركية لإيجاد سياسة فعالة تجاه دول البلقان تضمن سيادة تركيا على المنطقة وإيجاد جو من التفاهم والسلام والأمن الذي يعود بالنفع على تركيا ودول المنطقة، إلاّ أنَّ هذه السياسة تواجهها عدد من العقبات والعوائق ومنها:

١ – العلاقة مع اليونان

تمثل العلاقات التركية – اليونانية نموذجا للعلاقات المضطربة، والخلافات بين الدولتين على مدى عقود من الزمن، وتتمحور هذه الخلافات حول مشاكل عرقية وأثنية، فضلاً عن النزاع حول الجرف القاري وعائدية عدد من الجزر في المتوسط، فضلاً عن المشكلة الأكبر المتمثلة بالقضية القبرصية، ومع إنَّ حكومة حزب العدالة والتنمية قد حاولت الحد من التوتر بين الدولتين العضويتين في حلف الناتو من خلال العلاقات الشخصية التي أقامها رئيس الوزراء التركي آنذاك " رجب طيب أردوغان " مع نظيره اليوناني " كوستاس كارفليس "، كذلك البحث عن حلول للقضايا الخلافية بين الدولتين عن طريق جولات من المفاوضات منذ عام(٢٠٠٣م)، وفي مطلع عام(٢٠٠٤ م)أعلنت الحكومة التركية موافقتها الرسمية على خطة الأمين العام للأمم

المتحدة الخاصة بإقرار السلام الشامل في قبرص، وذلك في خطوة تؤكد رغبة تركيا في حل القضية القبرصية وبقية القضايا مع اليونان، وكان من نتائج هذا الإعلان اجتماع الرئيس اليوناني ورئيس الوزراء التركي في إحدى المؤتمرات الاقليمية في نيسان(٢٠٠٤ م) وتمَّ بحث القضايا الثنائية وسعي الدولتين لتحسين العلاقات بينهما، واستمرت المباحثات الثنائية برعايا دولية حتى عام(٢٠٠٦ م) دون التوصل إلى نتائج نهائية(٣٨).

استمرت الزيارات الرسمية رفيعة المستوى بين البلدين، إذ شهد عام(٢٠١٠ م) زيارة ثانية لرئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان"، وفي المقابل زار الرئيس اليوناني "بافلوبولس" اسطنبول بناء على دعوة الرئيس التركي " أردوغان " لحضور قمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود المنعقدة في(٢٢ ايار ٢٠١٧م)، وهذه الزيارة تعد الأولى بين الطرفين على مستوى رؤساء الدول منذ عام(١٩٥٢م)، أعقبها زيارة رئيس الوزراء التركي " بن علي يلدريم " إلى اليونان في(٩١ حزيران ٢٠١٧ م) بناء على دعوة نظيره اليوناني، أسفرت هذه الزيارات عن إجراء مشاورات سياسية منتظمة بين وزاراتي الخارجية في كلا البلدين وعلى مستوى وكيل الوزارة كان آخرها في أثينا في(٩حزيران ٢٠١٧م)، كذلك تمَّ وضع مجموعة من آليات الحوار بين البلدين شملت المشاورات السياسية والاتصالات الاستكشافية في ما يخص بحر إيجة، كما شهد العام(٢٠١٠ م) تأسيس مجلس التعاون بين البلدين بهدف معالجة القضايا الخلافية بينهما، وقد عقدت اللجنة رفيعة المستوى المنبثقة عن هذا المجلس أربعة اجتماعات ما بين(١٤ ايار ٢٠١٠م و ٨ اذار ٢٠١٦ م) وتَّم خلالها التوقيع على (٥٤) ما بين مذكرة تفاهم واتفاقية وبروتوكول في العديد من المجالات(٣٩).

على الرغم من فترة الانفراج التي شهدتها العلاقات التركية – اليونانية، إلا أنّهما لم يتوصلا الى حلول نهاية لأهم القضايا الخلافية التي بقيت معلقة، بل إنَّ هذه الخلافات ازدادت بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في شرق المتوسط قبالة سواحل جزيرة قبرص، الأمر الذي أعاد العلاقات بين الدولتين إلى المربع الاول، إذ اعترضت تركيا في(٩ شباط ٢٠١٨ م)أعمال التنقيب التي تجريها اليونان بواسطة شركة

(إيني) الإيطالية جنوب شرق جزيرة قبرص، تحت ذريعة أنَّ المنطقة ستشهد مناورات عسكرية، وقد جاءت التحركات التركية كرد فعل على أعمال التنقيب المستمرة التي تجريها قبرص اليونانية خاصة بعد عقد اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع مصر واليونان، وتجدر الإشارة إلى أنَّ سبب سعي تركيا واليونان للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في شرق المتوسط وبحر إيجة يرجع إلى افتقار الدولتين لمصادر الطاقة على الرغم من أنّ أغلب خطوط نقل هذه الموارد إلى أوروبا تمر عبر أراضي الدولتين، لذا تسعى الدولتان إلى الحصول على مصادر طاقة خاصة بها، وعدت تركيا الاتفاقية (القبرصية – اليونانية – المصرية) موجهة ضدها، وأعلنت عزمها بدء عمليات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في شرق المتوسط قبالة السواحل القبرصية، مما أثار حفيظة الدول الثلاث، وإعادة التوتر الى العلاقات التركية–اليونانية(٤٠).

٢–حساسية القوميات البلقانية غير التركية وكذلك الاقليات غير المسلمة من الموقف التركي المساند للمسلمين والاتراك في بعض دول البلقان مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو التي عكستها التصريحات المستمرة لكبار المسؤولين الاتراك والتي تمجد الدولة العثمانية، وتذكر سكان المنطقة بتلك الحقبة، ومنها تصريح رئيس الوزراء التركي في تشرين الاول(٢٠١٣ م)خلال زيارته لكوسوفو إذ قال:" كوسوفو هي تركيا وتركيا هي كوسوفو" كذلك تصريح وزير الخارجية أحمد داود أوغلو الشهير عن العالم التركي، وسعي تركيا لتجديد الاثار العثمانية والحفاظ عليها في هذه البلدان، الأمر الذي أثار غضب قادة صربيا، وأدت الى إنهاء عملية الحوار الثلاثي بين البوسنة والهرسك وصربيا وكوسوفو بعد أنْ أعلن الرئيس الصربي عدم حضوره الاجتماع كردة فعل على خطاب أردوغان في كوسوفو الذي عدته الحكومة الصربية إهانة لسيادتها، وطالبت تركيا بتقديم اعتذار رسمي، كذلك كانت الميول التركية للمسلمين البوشناق في كوسوفو والإشارات المتكررة للسياسيين الأتراك إلى مفهوم "الاخوة "التي تجمع بين المسلمين في سراييفو وسكوبي وكوسوفو أدت إلى زيادة الشكوك لدى صربيا وخاصة التيار القومي المحافظ في نوايا الحكومة التركية، إذ

كانوا يرون في سياسة حزب العدالة والتنمية توجهات نحو تطبيق مفهوم " العثمانية الجديدة "[٤١].

٣-التنافس الدولي على منطقة البلقان خاصة بعد زوال آثار الازمة الاقتصادية عام(٢٠٠٨ م) واستقرار العديد من دول أوروبا اقتصادياً، والتي من المرجح أنّها ستشكل منافسة قوية للاستثمارات التركية في البلقان، فضلا عن تنافس دول أخرى على راسها روسيا والصين والإمارات العربية المتحدة وأذربيجان لاسيما وإنَّ منطقة البلقان تشكل نقطة مهمة لعبور أنابيب نقل الطاقة إلى أوروبا، لذا فإنَّ الحفاظ على مكانة اقتصادية مميزة لتركيا في البلقان تتطلب بذل المزيد من الجهود في المستقبل القريب ويجعل مهمة تركيا أكثر صعوبة.

٤-الخلافات العرقية والأثنية في العديد من دول البلقان وبين دول وأخرى والتي تنذر بتفجر الصراع مجددا في المنطقة وتقوض جهود تركيا؛ لتحقيق السلم والامن الاقليمي لمنطقة البلقان[٤٢].

الخاتمة والاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات التي تقييم سياسة تركيا تجاه دول البلقان في عهد حزب العدالة والتنمية والتي يمكن إجمالها بما يلي:

١- نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية في منطقة البلقان في تطبيق نظرية "تصفير المشاكل" و"القوة الناعمة" على عكس منطقة الشرق الأوسط التي فشل الحزب في تطبيق نظرياته فيها، وربما يرجع السبب في نجاح هذه السياسة في البلقان إلى وجود بيئة مناسبة سياسياً واقتصادياً، لا سيما أنَّ العديد من دول المنطقة حديثة عهد بالاستقلال وبحاجة إلى تطوير بيئة آمنة تمكنها من بناء مؤسساتها وإثبات وجودها.

٢-ساعدت الأزمة الاقتصادية التي ضربت اقتصاديات دول الغرب تركيا؛ لتدخل البلقان اقتصاديا لسد الفراغ الذي أحدثته الأزمة بعد سحب الدول الاوربية دعمها لدول البلقان، مما أتاح لتركيا زيادة حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة فضلاً عن إدخال استثمارات تركية إلى أسواق هذه الدول في شتى المجالات.

٣-تعتمد تركيا في سياستها تجاه دول البلقان على إرثها الحضاري والديني والثقافي وتوظيف ذلك من خلال عدد من المؤسسات الرسمية التي تعمل على تقديم صورة إيجابية عن تركيا لدول المنطقة، وتساهم في بناء المؤسسات الثقافية والدينية والتعليمية في دول المنطقة ومنها وكالة (تيكا) ومعاهد يونس أمرة ووكالة الشؤون الدينية، وكذلك مؤسسات ترعى التواصل مع الأتراك في هذه الدول ومحاولة ربطهم بتركيا عن طريق مؤسسات حكومية، كذلك الإفادة من الاعلام لبث برامج ومسلسلات تركيا تنشر الثقافة والموروث التركي، وتقدم تركيا لسكان المنطقة وخاصة فئة الشباب بأحسن صورة.

٤- تدعم تركيا انضمام دول البلقان إلى حلف الناتو ضمن مشروع توسيع الحلف؛ ليشمل دول شرق وجنوب القارة الأوروبية، وترى ذلك يصب في مصلحتها، كما تدعم انضمام هذه الدوال إلى الاتحاد الأوروبي، وترى أنْ هذا الانضمام سيؤدي إلى وقوف هذه الدول إلى جانب تركيا في مطالبتها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذ تعتبر تركيا أنّ دول البلقان تشكل عمق تركيا الأوروبي، كما أنّها سوق اقتصادية مهمة لتركيا تساهم جعل تركيا منافساً قوياً للاتحاد الأوربي في منطقة البلقان.

٦- على الرغم من نجاح تركيا في تطبيق نظرية البعد الاستراتيجي لداؤود أوغلو فيما يخص تصفير المشكلات والسياسة الناعمة، إلاّ أنَّ السياسة التركية تجاه دول البلقان وقعت في عدد من الأخطاء منها: إتباع خطاب ذات طابع ديني تارة، وتوظيف قضية دعم الطوائف الإسلامية داخل بعض دول البلقان؛ لأغراض سياسية تارة، وتارة أخرى باتباع نفس قومي تجاه مواطني هذه الدول من الأصول التركية، مما أثار حفيظة بعض دول المنطقة.

٧- يتوجب على تركيا إتباع سياسة خارجية قائمة على المصالح المشتركة مع دول البلقان ودعم استقرار هذه البلدان بعيدا عن التدخل في شؤونها الداخلية، والابتعاد عن الخطاب الديني أو الاثني الذي يثير حفيظة سكان البلقان على بمختلف انتمائهم.

الهوامش والمصادر

(١) محمد نور الدين، حجاب وحراب : الكمالية وازمات الهوية في تركيا، ط. ١، (بيروت: ٢٠٠١)، ص ٢٩٠- ٢٩١.

(٢) البلقان، موسوعة الجزيرة، متاح على الرابط:
https://www.aljazeera.net.cdn.ampproject.org

(٣) يوسف احمد الخزاعلة، أثر الجغرافية على السياسة الخارجية التركية (٢٠٠٢ – ٢٠١٥)، مجلة دراسات / العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤٥، العدد٤، ٢٠١٨، ص ٩٦.

(٤) نور الدين، المصدر السابق، ص – ص ٣٨٧ – ٣٩١.

(٥) نزار اسماعيل عبد اللطيف، " التنافس الروسي – التركي على إقليم البلقان بعد الحرب الباردة "، مجلة العلوم السياسية / جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية، العدد ٣٧، ص ٢١٠.

(٦) محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، ط. ١ (بيروت:١٩٧٧)، ص٢٤٢.

(٧) زياد عزيز الجلبي، " تركيا ودول البلقان "، أوراق تركية معاصر، العدد ١٩، ربيع ٢٠٠١، ص ص ١١٣- ١١٤.

(٨) عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٢١٣.

(٩) هاينس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جتكر، ط.١، (الرياض : ٢٠٠١)، ص ٢٥٦، جريدة اضواء الانباء (التركية)، الاعداد ١٩٩٠/٣/٢٩ ، ١٩٨٩/٦/٢٨، ١٩٩١/٥/٢٩.

(١٠) نور الدين، حجاب وحراب ..... ، ص ٣٩٣ ، الجلبي، المصدر السابق ص ١١٢- ١١٣

(١١) الجلبي، المصدر السابق، ص ١١٨- ١١٩ .

(١٢) كرامر، المصدر السابق، ص ٢٦١.

(١٣) " خرائط القوى الداخلية في المجتمع التركي "، الجزء الثالث، إعداد محمد ياس خضير، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية (ملفات اقليمية)، ٢٣ حزيران ٢٠١٦، ص ٣٢.

(١٤) أورهان توربدار، " النشاط التركي الجديد في غرب البلقان : الطموحات والعوائق "، مجلة رؤية تركية ،العدد ٦ ، صيف ٢٠١٣ ، ص ١١٨ ؛ للمزيد ينظر: أحمد دؤود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، ط.١ (الدوحة : ٢٠١٠).

(١٥) أوغلو، المصدر السابق، ص ١٤٩ ؛

Birgul Demirtas ,"Turkish foreign Policy towards the Balkans: A Europeanized foreign policy in a de-europeansed notional con text, Journal of Balkan and near Eastern studies, 2015 , VOL XX , NO X, P 7 .

(١٦) عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(17) Asli Aydın taşbaş, From myth to reality: How to understand Turkey`s role in the western Balkan", *European Council on Foreign Relations, March 2019:*
https://www.ecfr.eu/page/-/from_myth_to_reality_how_to_understand_turkeys_role_in_the_western_balkans.pdf

(18) *Ibid* .

(١٩) رنا حربي، "انقرة في البلقان سيكون قرنا تركيا"، جريدة الاخبار، العدد ٣٤٧٠ ، في ٢٠١٨/٥/١٨: https://al-akhbar.com/World/250303

(٢٠) "تركيا ورومانيا توقعان وثيقة شراكة استراتيجية لتعزيز العلاقات "، وكالة الانباء الكويتية، ٢٠١١/١٢/١٢: https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2208367&language=ar

(٢١) محمد اوغور اكينجي ، " تركيا وغرب البلقان: العصر الذهبي للعلاقات في عهد العدالة والتنمية "، مجلة رؤية تركية، العدد١٠، ربيع ٢٠١٤، ص ١٣٧.

(٢٢) توربدار، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٢٣) "بعد اتمام زيارته الى اوكرانيا ...اردوغان يصل صربيا "، ترك برس/ ٢٠١٧/١٠/١٠: https://www.turkpress.co/node/40414

توربدار، المصدر السابق، ص ١٢٢.

(٢٤) "رئيس مقدونيا يعرب عن شكره لموقف تركيا الداعم لبلاده "، ترك برس، ٢٠١٨/٢/٢١: https://www.turkpress.co/node/45863

(25) Demirtas , OP Cit : p8

(26) Zeynep Elif KOÇ; Murat ÖNSOY, "AN EVALUATION OF TURKEY'S WESTERN BALKANS POLICY UNDER THE AKP AND PROSPECTS FOR THE POSTDAVUTOĞLU ERA", SUTAD, Bahar 2018; (43): p.356:
https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/622468

(27) Bedrudin Brljavac, Turkey in the Balkans: Capitalizing on a Soft Power, p2.

(٢٨) اكينجي، المصدر السابق , ص ١٣٨.

(٢٩) خيري حمدان، "النفوذ التركي في غرب البلقان والدور الروسي المساند"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٦ ايار ٢٠١٧ متاح على الرابط:
https://rawabetcenter.com/archives/47028

(٣٠) المصدر نفسه؛ أحمد أردي أوزتورك، "تركيا ودول البلقان: علاقات متشعبة يكتنفها الغموض"، أحوال تركية، ٢٠١٨/٨/١٠، متاح على الرابط: www.ahvalnews.com

(٣١) "دول البلقان.. خاصرة رخوة لبناء الاردوغانية العثمانية الجديدة"، العرب، ٢٠١٨/٦/٢١، متاح على الرابط: www.alarab.co.uk

(٣٢) " اردوغان: العلاقات الاقتصادية التركية الصربية راسخة منذ قرون "، موقع first-Istanbul ٢٠١٩/١٠/١٠، متاح على الرابط: www.first-istanbul.com

(*) كالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) تأسست عام ١٩٩٢ وهي تابعة لوزارة الثقافة والسياحة لدعم جهود تركيا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى، ومع ترسيخ مفهوم السياسة الفاعلة في السياسة الخارجية التركية أصبحت (تيكا) أداة من أدوات تطبيق السياسة الخارجية التركية في العديد من الدول التي تشترك مع تركيا في القيم والثقافة، افتتح أول مكتب لـ(تيكا) في تركمانستان ومع بداية عام ٢٠٠٠ م وسعت الوكالة من نطاق مساعداتها فوصل عدد مكاتبها إلى (١٢) مكتبا، ثم ازداد العدد الى (٢٥) مكتب عام ٢٠١١م ، ثم (٣٣) مكتب عام ٢٠١٢ م، وفي الوقت الحاضر تواصل الوكالة نشاطاتها عبر (٦١) مكتبا في ٥٩ دولة. ينظر: الموقع الرسمي لرئاسة الوكالة التركية للتعاون والتنسيق TIKA www.tika.gov.tr

(٣٣) إبراهيم كالن، " ماذا تريد تركيا في البلقان "، ترك برس، ٢٠٢١٨/٦/٢، متاح على الرابط: https://www.turkpress.co/node/49787;
"تيكا وتي ار تي تنظمان دورات لتدريب منتسبي الاعلام في البلقان" ، الموقع الرسمي للوكالة التركية للتعاون والتنسيق TIKA www.tika.gov.tr

(٣٤) تقرير" تيكا التركية ... توظيف النساء حول العالم في صدارة الاولويات"، متاح على موقع وكالة الاناضول على الرابط: www.aa.con.trP ؛ " وكالة التعاون والتنسيق التركية تنفذ ٩٠٠ مشروع في البوسنة والهرسك منذ نهاية الحرب "، صحيفة الصباح DAILY SABAH متاح على الرابط: www.dailysabah.com

(٣٥) اكينجي ، المصدر السابق ، ص ١٣٩؛ " المغتربون الاتراك يساهمون بشكل فاعل في البلدان التي يعيشون فيها "، موقع وكالة الاناضول ANADOLU AGENCY , متاح على الرابط: www.aa.com.tr

(٣٦) اكينجي ، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٣٧) الموقع الرسمي لوقف يونس آمرة YUNUS EMRA ENSTITUSU(Hartum) متاح على الرابط: www.hartum.yee.org

(٣٨) الخزاعلة، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٣٩) آية عبد العزيز، "التنافس التركي – اليوناني والصراع الجيوستراتيجي على منابع الطاقة في شرق المتوسط وبحر ايجة"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٨/٦/١١، متاح على الرابط: www.politics-dz.com

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) اكينجي، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٤٨.